المحاضرة الأولى: مدخل للمالية الدولية:

تكتسي المالية الدولية أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية خاصة في ظل المتغيرات الجديدة في الاقتصاد العالمي والتي كرستها مظاهر العولمة، المتمثلة في الانفتاح الاقتصادي، التي اعطت مفهوما واسعا للعلاقات الاقتصادية الدولية (تجارية، مالية). ودور التشريعات الدولية والصندوق النقد الدولي من جهة، والاستخدام الموسع والفعال في تكنولوجيا المعلومات ووسائل انتقالها من خلال الانترنت من جهة اخرى.

حيث كانت للعولمة الاقتصادية (تجارية أو مالية) مجال في السعي لتوفير حرية أكبر ومجال أوسع للنشاط سواء يتعلق الامر بجانبه الحقيقي (سلع وخدمات) أو مالي (رؤوس الأموال) وذلك نتاج إزالة القيود التي اثرت سلبا على تطور النشاط الاقتصادي.

مما سبق أصبحت ضرورة الالمام في طرق ووسائل العمل على النطاق المالي الدولي سواء في الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات المحلية التي تتعامل مع السوق الدولي في الاقتصاد المفتوح أو بعد الاستثمارات في الأسواق المالية الدولية، متغيرات هامة تتأثر بتغير سعر الصرف وسعر الفائدة وفي أساليب وطرق تبادل الأموال وتنوع الأدوات المستخدمة في هذا السوق وكذلك تأثيرات السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على التعاملات المالية الدولية.

أصبحت هذه العناصر والتعاملات الرئيسية والحاكمة تجبر المنشأة أو المستثمر على القيام بالنشاط المالي دوليا مثل الاستثمار المباشر والغير مباشر والاستيراد والتصدير والمضاربات الدولية والحصول على مصادر تمويل دوليا وكذلك العمليات الانتاجية والتسويقية الدولية.

مما يتطلب الالمام بالتعامل بأسواق تحويل العملات وبأدوات التعامل في هذه الاسواق التي تتطلب أيضا البحث في أدوات مالية تحمي الشركات من مخاطر التغير في أسعار العملات والتي توفرها أسواق المشتقات المالية كأدوات المستقبل مثل: العقود الآجلة، والمبادلات، والخيارات.

ونظرا لأهمية المنظمات المالية والدولية العاملة في القطاع المالي لابد من معرفة أهداف وتاريخ وقواعد واشتراطات العمل مع المؤسسات المالية الدولية ومنها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية لأسواق المال والبورصات.

كما لابد من التعرف على أهم المتغيرات الدولية والسياسية المؤثرة في النشاط المالي الدولي وطرق تدفق الأموال دوليا والأدوات المستخدمة في هذا التدفق.

مفهوم المالية الدولية: وهي كل ما ينتج عن العلاقات المالية بين الدول والمتمثلة أهمها في توفير انتقال الاموال المصحوبة في تبادل السلع والخدمات بين الدول وما يتبعها من تبادل مالي للنقود أو انتقال رؤوس الاموال وهي كالتالي:

- ✓ تبادل السلع والخدمات من خلال التجارة والأعمال الدولية بشكل طلب خارجي على الإنتاج المحلي (صادرات)، والطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية (واردات)
- ✓ تسوية مدفوعات اثمان الصادرات والواردات

- ✓ تدفق الاموال بشكل قروض أو استثمارات من دول الفائض والشركات متعددة الجنسيات إلى دول ذات العجز بهدف تمويل مشاريع تنموية ومن دول ذات العجز إلى الدول ذات الفائض في شكل تسديد القروض المستغلة والفوائد الناتجة عنها أو تحويلات أرباح الاستثمارات أو توظيف لمدخرات مواطني هذه الدول.

مما يترتب على ذلك تبديل مستمر للعملات من محلية إلى عالمية ومن عملة عالمية إلى عملة عالمية أخرى وهكذا يتطلب القيام بتسوية الحسابات المالية الناتجة عنها.

ونظرا للعلاقات المالية والنقدية الفعلية الضخمة التي تشكل نسبة عالية في مكونات الاقتصاد العالمي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين رئيستين:

المجموعة الأولى: الحسابات المترتبة على التبادلات التجارية الناتجة عن الصادرات والواردات سواء كانت تبادل سلع أو خدمات بين الدول

المجموعة الثانية: تدفق رؤوس الاموال بين الدول بأشكالها المختلفة كالقروض والاستثمارات والتعويضات والمنح.

أما الاستثمار الدولي فهو التعامل الدولي بالأموال من خلال استثمارهما في أدوات الاستثمار المتاحة دوليا والمتمثل في الأوراق المالية والسندات والعقارات والعملات والمشتقات المالية وتسمى أي انها تشير الى التعامل مع الأصول المالية وهو يختلف عن الاستثمار الحقيقي كما والحال في شراء او انشاء مصنع او الاستثمار في العقارات.

والاستثمار في الاصول المالية يحصل مالكها على التدفقات النقدية المستقبلية منها اي العوائد بشكلها الجاري والرأسمالي، وبما أن الحدي في الاستثمارات الدولية لابد ان نأخذ بعين الاعتبار قيمة الملة التي تؤثر بشكل كبير لى زيادة أو تخفيض قيمة رأس المال والعوائد الناجمة عن استثمار رأس المال مما يؤدي الى تحقيق مكاسب أو خسارة للمستمرين

كما تستخدم الاستثمارات المالية لغرض الحصول على العائد أو التحول للمستثمرين للتعويض أو التضخم النقدي وتأثيره على قيمة الاستمارات فضلا عن الاستفادة من مصدر إضافي للدخل وزيادة رأس المال، والاستمارات المالية عادة ما تكون غير مباشرة عبر وسطاء مل البنوك وشركات التأمين والصناديق المشتركة وصناديق المعاشات ومخططات الاستثمار الجماعية ووسيط الاستثمارات، فالتبادل المالي الدولي يجعل استخدام الأموال في الاستثمارات المالية متاح من العديد من الافراد مهما كانت ثقافاتهم ومهاراتهم. حي تلعب المالية الدولية دورا فعالا في عملية التبادل في الأسواق العالمية سواء كانت هذه الاسواق مالية او سلعة إذ تستسهل مهمة انتقال الاموال بين الدول والقطاعات المختلفة سواء من خلال تداول المنتجات المالية التي تم الاتجار فيها او باعتبارها الوجه الاخر لقيمة انتقال السلع والخدمات بين الدول ، مما ادى الى فرز أنواع مختلفة من عمليات التبادل مثل اسواق الاوراق المالية والعمليات الآجلة وبورصات السلع .بحيث تتم صياغة القواد الخاصة للتعامل بهذه المبادلات المالية الدولية واتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان سلاسة المعاملات والتبادلات وتحقيق العدالة لجميع المستثمرين

نشأة المالية الدولية وتطورها التاريخي

تستخدم النقود كوسيلة اساسية في تنفيذ الجانب المالي من التبادل الدولي للسلع والخدمات وكذلك لتأمين العلاقات الاقتصادية بين الدول وهذا يحتم وجود طريقة لقياس نقدي دولي عالمي لأسعار وقيم السلع والخدمات يؤمن سلاسة وسهولة التبادل التجاري الدولي وتسوية المدفوعات المستحقة بين الدول المختلفة ونظرا لعدم وجود

عملة واحدة مقبولة من قبل المجتمع الدولي. الامر الذي تطلب ايجاد صيغة تحدد أسعار العملات المختلفة بين بعضها البعض وخاصة هناك مجموعة كبيرة من العملات بعدد الدول ذات السيادة أو التجمعات الاقتصادية كدول اليورو. مما تحتم علينا ايجاد طريقة لتسوية المبادلات التجارية والمالية الدولية لأن الواقع يقول ما يلي:

- ✓ عدم وجود وحدة نقدية مشتركة تتفق عليها جميع الدول ويتخذها المتعاملون أساسا لعملية المبادلة الاقتصادية لحساب قيم السلع والخدمات المتفق على تبادلها
- ✓ عدم وجود عملة قانونية دولية متفق عليها للوفاء بالالتزامات الدولية الناجمة عن هذه المبادلات

من هنا فإن المشكلات التي ظهرت نتيجة التعامل والتبادل الاقتصادي بين المقيمين في الدول المختلفة كان في موضوع كيفية حساب قيمة هذه المعاملات وكيفية تبادل هذه القيمة وتسويتها، كل هذا أدى الى الحاجة الى سوق صرف أجنبي وتحديد سعر اصرف لكل عملة من العملات الدولية المتداولة

كانت التجارة الدولية في القرنين السادس والسابع عشر والتي سميت بالفترة التجارية او حقبة التجارية والتي اتسمت بالاكتشافات الجغرافية وزيادة التجارة عبر الحدود والتوسع الغربي نحو الشرق مما أدى الى تدفق الذهب والفضة والمواد الخام الى الدول الاستعمارية ساعد هذا على ظهور كبار التجار الرأسماليين حيث تمكنت هذه الطبقة من امتلاك رؤوس اموال ضخمة مع ظهور دول قومية جديدة قوية مثل فرنسا وانجلترا واسبانيا مما أدى الى البحث عن وسيلة نقدية لتسهيل التبادل التجاري بين الدول.

بالإضافة الى ظهور المفكرين الاقتصاديين الذين نادوا الى الحرية الاقتصادية والتبادل التجاري ومنها ظهرت المدرسة التجارية التقليدية وعلى رأسها آدم سميث صاحب نظرية الميزة المطلقة و فحوها امتلاك بعض الدول الى ميزة طبيعية في انتاج السلع مقارنة بالدول الاخرى ومن الصعب منافستها مما يؤدي بالدول الاخرى أن تتخصص في انتاج سلع اخرى لها ميزة مطلقة فيها وهنا تم وضع الحجر الاساسي لقاعدة تقسيم العمل الدولي لأنها تؤدي الى زيادة الانتاج العالمي، اذا استثمرت كل دولة وتخصصت في السلعة التي تمتلك فيها الميزة المطلقة، كما ظهرت نظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو والتي تقوم على اعتبار العمل أساس القيمة أي ان قيمة السلعة يحددها الوقت المبذول في انتاجها . وبعدها ظهرت نظرية نسب عناصر الانتاج للاقتصادي هكشارهين والتي فسرت أسباب التجارة بين الدول الى ان الدول تميل الى التخصص في انتاج السلع التي تقتضي انتاجها توافر مقادير كبيرة من عناصر الانتاج التي تتوفر لديها بوفرة نسبة أكبر.

مما سبق نستطيع القول ان هذه النظريات قد ساهمت في توفير الاساس النظري التاريخي الى ظهور وتطور المالية الدولية